بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة ام القرى

مكتبة الملك عبدالله بن عبدالعزيز الجامعية

قسم المخطوطات

بداية المخطوطة

الاشاعرة قالوا بوجود القديم المكن واستنادهُ الى الموجب بالذات فان مذهبهم ان الله تع قادر مختار في ايجاد العالم وهو موجب بالذات في ايجاد صفاته وقولهم ان صفاته تع ليست عين ذاته وليست لا هو شيء فيما ذكر مالان مرجعهُ الى خراب الاصطلاح في لفظ الغير والمراد من الغير في بحثنا هذا المعنى اللغوي المتعارف ومبتنى الحال منهم قالوا ان عالمية تع مستندة الى علمهِ تع مع كونهما قديمين وآلهيته من المعتزلة قالوا ان الاحوال الاربعة وهي العالمية والقادرية والحيية والموجودية معللة بعلة خاصة هي الالوهية وكلها قديمة وعدم اطلاقهم لفظ القديم على الحال بناء على الفرق عندهم بين الوجود والثبوت لا يجدي ههنا لان مرجعهُ ايضا الى الاصطلاح وبكيف يكون الحال التي اثبتوها ازلية مستندة الى العلة قال الفاضل الطوسي في تلخيص المحصل والحق ان جميعهم اعطوا معنى القديم في الحقيقة لهذه الصفات فان آباءهم عن اطلاق القديم عليها ليس بتحقيقي وقال الفاضل الشريف في شرح المواقف بعد ما نقل عدم الاشاعرة في الصفات وعذر مبتنى الحال فيها وانت تعلم ان امثال هذه الاعذار انما تصور لفظية لا معنوية انتهى ومن ههنا يتعين مقصد الفاضلين من سبقهم في القول بان المتكلمين لا ينكرون جواز استناد القديم الى العلة لا عن مكابرة وعناد وفي ان القول قالة خدام وان المثل الصالح لان يقتدى به في هذا المقام هو الامام يعني ههنا موضع بحث وهو ان صاحب المواقف والشارح الفاضل قالا في تعليل اتفاق الحكماء والمتكلمين على امتناع استناد القديم الى الفاعل المختار لان فعل المختار مسبوق بالقصد الى الايجاد دون القصد الى الايجاد ومقارن لعدم ما قصد ايجاده ضرورة وهذا صريح في دعوى الضرورة في استحالة تصدر مستمر الى وجود مستمر وقد صرح شارح في الحواشي التي علقها على شرح الجديد بان هذه الدعوى دعوى الضرورة فيما خالف فيه جمهور العقلاء ان اراده من جمهور العقلاء الحكماء توجب ذكره لئلا يكون لهم وفاق في امتناع استناد القديم الى الفاعل المختار قال الفاضل الآمدي في ابكار الافكار لا يتصور ان يكون وجود العالم ازليا مستندا الى الواجب تع وبكون معانى الوجود لا تقدم لها بالذات كما في حركة اليد والخاتم وغيرها من لوازم الواجب المختار لانه كان في صدد الاعتراض على المنكرين باستناد القديم الى المختار والتمثيل بالحركتين المذكورتين يهجر التقدم الذاتي وقال الفاضل الشريف في شرح المواقف ويؤيد كلام الآمدي ما نقله بعضهم من ان الحكماء متفقون على ان نوع فاعل مختار بمعنى ان شاء فعل وان شاء ترك وصدق الشرطية لا يقتضي وقوع معدومها ولا عدم وقوع ما عدم شرطية الفعل واقع دائما ومقدم شرطية الترك غير واقع دائما ويدفعهُ ما قد قيل من انا نعلم بالضرورة ان القصد الى الايجاد الوجود محال فلا بد ان يكون القصد مقارنا لعدم الاثر فيكون اثر المختار حادثا قطعا وقد يقال تقدم القصد على الايجاد كتقدم الايجاد على الوجود فانهما بحسب الذات فيجوز مقارنتهما للوجود زمانا لان المحال هو القصد الى ايجاد الموجود بوجود قيل وبالجملة فالقصد اذا كان كائنا في وجود المقصود كان معهُ واذا لم يكن كائنا فيهِ فقد يتقدم عليهِ زمانا كقصدنا الى فعالنا الى هنا كلامهُ ولا يدفع عليك ان الدفع الذي ذكرهُ موجود بعينهِ فيما اسلفنا في بيان المقدمة المنوعة حيث قال ان فعل المختار مسبوق بالقصد الى الايجاد ومقارن لعدم ما قصد الى ايجاده ضرورة فان القصد الى الايجاد الموجود ممتنع بديهة والظاهر ان منعها متضمن لمنع بعض مقدمات ذلك البيان فلا وجه لذكر

الدفع المذكور واعادهُ له بعبارة واضحة هذا آخر الدفع وردهُ تفصيل للمقدمة المنوعة ومنعها في الحقيقة فلا وجه لايرادها على الدفع منهُ ان يكون الاول دفعا للمنع والثاني ابقاءً لهُ بعد الرفع قال الفاضل الطوسي في التجريد والممكن الباقي مفتقر الى المؤثر لوجود علتهِ والمؤثر يفيد الابقاء بعد الاحداث وهذا اجاز استناد الممكن القديم الى المؤثر الموجب والممكن الاشارة في قولهِ وهذا الى ما ظهر من قولهِ والمؤثر يفيد الابقاء من ان تعلق المفعول بالفاعل قد يكون في وجود وجوده فالمفعول معهُ والتعليل المذكور انما ظهر من المسئلة المذكورة ان مانعية الحاجة حين حدوث بل في وجود جاز الاستناد المذكور فهو على وفق ما فصلهُ في شرحهِ للاشارات على ما تقدم فيما سبق ولا ذاهة هذا الاعتبار والاكتفاء في الاشارة المذكورة بما يحصل بالاصل المرام ومعنى الكلام الناظرون في هذا المقام حتى قال الفاضل الاصفهاني اي ولاجل ان الممكن محتاج الى المؤثر جاز استناد القديم الممكن الى المؤثر الموجب ولم يدر انهُ لا نفرق لجواز ان المذكور على احتياج مطلق الممكن الى المؤثر وهو قال الفاضل الشريف وبتبعهِ الفاضل القوشي ولاجل ان الممكن الباقي مفتقر محتاج الى المؤثر مبني على جواز احتياج الممكن الباقي حال بقائهِ الى المؤثر لان القديم ليس له حال حدوث اصلا بل حال بقاء فلو امكن الحاجة حال البقاء امكن القديم الى مؤثر والا فلا وليس الامر كما زعمهُ فانهُ لا ابتناء بين الجوابين المذكورين بل كلاهما مبنيان على اصل واحد وهو على ما ذكرناهُ ان جهة التعلق بين الفاعل والمفعول حين الوجود للحدوث ثم انهُ لم يصب في تفريع قولهِ فلو امكن الحاجة حال البقاء امكن حاجة القديم الى مؤثر والا فلا على ما قدمهُ من قولهِ ان القديم ليس لهُ حال حدوث بل حال بقاء لان موجب سلب ما ذكر ومواناة لو امكن الحاجة حال البقاء لم يمكن حاجة القديم الى مؤثر لما عينهُ ثم ان الجواب بالتعليل الذي ذكرهُ بقولهِ لان القديم اي التلازم بين جواز استناد القديم الى المؤثر وجواز احتياج الممكن الباقي حال بقائهِ اليهِ وبذلك يتم الترتيب وسواء بتناء الثاني على الاول لان التلازم بين الشيئين قد يوجد بان يتوقف احدهما على الآخر فقط وبينهما دقيقة لا بد من التنبيه عليها وهي ان اتفاق الفريقين على عدم جواز استناد القديم الى المؤثر بناء على وجوب سبق القصد الى ايجاد شيء على وجود ذلك الشيء زمانا يقتضي اتفاقهما على وجوب تقدم تعلق الاختيار على المعلول الصادر عن الفاعل المختار كما ذكرهُ صاحب المواقف وارتضاهُ الفاضل الشريف من ان الايجاد بالاختيار لا يبقى لهُ لا يكاد يصح على صدق ذلك الاتفاق والله اعلم بالصواب

الحمد لله ملهم الصواب لذوي الالباب والصلوة على محمد اكرم من اوتي بالكتاب وعلى آله وصحبه خير آل واصحاب اما بعد فهذه رسالة منعولة في تحقيق زيادة الوجود فنقول وبالله التوفيق وبيده ازمة التحقيق ان الحكماء لما قالوا بوجود مظهر آخر غير مظهر الخارج وأثبتوا للماشيات وجودا نفسيا امروا

في ذلك للظهر يتيسر لهم القول بزيادة الوجود على الماهية في الممكن وكذا المعتزلة لما اثبتوا ثبوتا خارجيا وراء الوجود الخارجي
وقالوا بثبوت المعدومات في الخارج يتيسر لهم ايضا القول بزيادة الوجود على الماهية والاشاعرة لما انكروا زيادة الوجود
على الماهية مطلقا يتيسر لهم عدم القول بوجود مظهر آخر غير مظهر الخارج ونفيهم عموم الثبوت من الوجود واما سائر المتكلمين
الجامعين بين القول بزيادة الوجود على الماهية والانكار بتحقق امر وراء الوجود الخارجي من الوجود في الذهن والثبوت في
الخارج فيشكل مذهبهم عن معرفة حيث ابطله الشيخ الاشعري على ان الوجود عين الماهية وهو ان قيام
الصفة الثبوتية بالشئ فرع وجود ذلك الشئ في نفسه ضرورة ان ما لا ثبوت له في نفسه لم يمكن ان يتصف بصفة ثبوتية
ولا شك ان الوجود امر ثبوتي فلو كان صفة زائدة على الماهية قائمة بها لزم ان يكون لها وجود قبل قيام الوجود بها فيلزم
ان يكون الشئ الواحد موجودا مرتين متصفا بالوجود مرتين ويلزم تقدم الشئ على نفسه ان كان الوجود السابق عين الوجود اللاحق
والتسلسل في الوجودات ان كان غيره اوخ يعود الكلام في ذلك الوجود السابق بان يقال لو كان الوجود السابق صفة زائدة
قائمة بالماهية لكان لها قبل قيام هذا الوجود بها وجود ثالث وهكذا الى كل مرتبة الى ان يتسلسل وفي التسلسل محال وان
التزم ملتزم التسلسل في الوجودات بناء على انها من الامور الاعتبارية والتسلسل في الامور الاعتبارية غير مستحيل فنقول لا بد بينك
من وجود لا يكون بينه وبين الماهية وجود آخر قطعا فيكون موجودا بين الماهية غير عارض بها وذلك لان جميع هذه الوجودات
الزائدة التي لا يتناهي عارضة للماهية فيقتضي ان يكون لها وجود قبلها لا لامتناع اتصاف المعدوم بالصفة الثبوتية
كما توهمه الفاضل الشريف لان الزوج ممنوع فان الماهية في مرتبة الاتصاف بالوجود على تقدير زيادته عليها لا
موجودة ولا معدومة على ما حققناه في رسالتنا المعمولة في تحقيق الايس والليس بل لما تقدم من قيام الصفة الثبوتية
بالشئ فرع وجوده وذلك الوجود لا يكون زايدا على الماهية والا لكان ما فرضناه جميعا جميعا بل يكون عينها وهو
خلاف مذهبهم وجه آخر يأتي في تضاعيف الكلام باذن الملك العلام ومن غفل عن تحقيق المقام على هذا المنوال قال
في هذا المقام ما قال وما ذا بعد الحق الا الضلال وليس لهم ان يجيبوا عن الالزام المذكور بان يقال ان الضرورة التي ادعيتموها
انما هي في صفة وجودية حتى يكون الوجود فانا نشاهد بان كل صفة ثبوتية سوى الوجود فان قيامها بالموصوف
فرع وجود الموصوف في نفسه واما الوجود فالضرورة فيه على عكس ذلك لانها تقتضي باستغناء موصوفيته بالوجود وما ذكرتم
من لزوم كون الشئ موجودا مرتين ومن لزوم تقدم الشئ على نفسه اذ ليس الوجود الا في الماهية له لانا نمنع قبل التخصيص
للاحكام العقلية اليقينية بسبب ما يعارضها كما هو دأب اصحاب العلوم النظرية في احكامها العامة فلا يصح قطعا عدم
ان تعليلها بقوله لانها تقتضي بالاستغناء بالوجود لما ذكرتم قاصر اذ لا يلزم بمجرد هذا القصور ان الضرورة ان يكون
الامر في الوجود على عكس ذلك بل لا بد وعن من ثبوت زيادته على الماهية وهل الشاهرة الا هي فان قلت اليس في
قول ابن سينا في التعليقات وجود الجواهر في انفسها هو وجودها في موضوعاتها سوى ان العرض الذي هو الوجود لما
كان مخالفا لها احتاج الى الوجود حتى يكون موجودة واستغنى الوجود عن الوجود حتى يكون موجودا لم يصح ان يقال ان
وجوده في موضوعه هو وجوده في نفسه يعني ان للوجود وجودا كما يكون للبياض وجود بل يعني ان وجوده في نفس

وجود

وجود ذلك العرض دالة على تخصيص الوجود من القاعدة المذكورة قلت لا نسلم دلالة على ان الوجود ليس كالاعراض بل يجوز ان يكون
ان الوجود والاعراض في موضوعاتها وجود لا نفسها بخلاف الوجود فان وجوده في موضوعه هو وجود لذلك الموضوع
لا لنفسه وظاهره بط لان وجود الماهية ليس حصول الوجود فيها بل نفس الوجود الحاصل فيها فلا بد من ان يقال بان المراد انه ليس
للوجود وجود في نفسه غير وجوده في موضوعه كما في الاعراض بل في وجوده الذي هو في نفسه وجود موضوعه واما ان ثبوت الوجود الخارجي
للماهية في نفس الامر هل يستدعي ثبوتها قبل ثبوته لها ام لا فلا تعرض له في الكلام المذكور ومن ههنا تبين ان من قال ان
ثبوت الشئ للشئ لا يجب تاخره عن ثبوته في نفسه اذ لو كان عين ثبوته في نفسه تمسك بذكر الكلام المنقول
عن ابن سينا زعما انه شاهد له ليكون داخلا على قوى الكلام المذكور وظن ان يجيبوا عنه بان يقال الضرورة تحكم بان كل صفة
ثبوتية اي موجودة في الخارج فان قيامها بالموصوف فرع وجوده فيه وليس الوجود صفة موجودة في الخارج حتى يتاخر
عن معروضه اما في العقل وحده فنعم هو ثبوتي بمعنى انه ليس السلب داخلا في مفهومه لا بمعنى انه موجود في الخارج
فلا يكون مندرجا في ذلك الحكم الضروري لان الضرورة لا تفرق بين صفة موجودة وصفة معدومة في استدعاء ثبوتها للموصوف
في الخارج اذا كان ثبوتها له في نفسه فان العبرة لكون الثبوت في الخارج لا يكون الثابت فيه فان قلت فعلى هذا لم يصح تقييد
الصفة في صورة الاحتجاج بالثبوتية قلت نعم لا حاجة اليه الا انهم يعتبرونه في تقرير الاحتجاج استظهارا ودفعا لمعارضة
الوهم العقل فان الصفة اذا كانت امرا سلبيا يتبادر الوهم الى ثبوتها لكون المعدوم في الخارج موصوفا فيه وبالجملة انكارهم
المظهر الآخر غير مظهر الخارج وفهمهم بان الثبوت مرادف للوجود ونعم في مسئلة زيادة الوجود على الماهية نفيا واثباتا
اذ لم يتيسر لهم بانيامه هما في الخارج باعتبار ثبوتها فيه قبل قيامه بها كما قاله المعتزلة بناء على قولهم بثبوت المعدومات في
الخارج والا القول بان قيامه بها في مظهر آخر لنفس الامر غير مظهر الخارج كما قاله الحكماء بناء على قولهم بالوجود الذهني للاشياء
ومن ههنا يتبين لك ما قال في تحرير الجواب لنا ان نعني ان ادلتنا على ان ثبوت الصفة الثبوتية مطلقا سواء كانت موجودة في الخارج
فرع وجود الموصوف فيه فلا يفيده لانا نقول بان الوجود وصف موجود في الخارج زايد على الماهية بل انه وصف ثبوتا
بمعنى انه ليس السلب داخلا في مفهومه مثلي ليس بموجود في الخارج فثبوته لها بحسب نفس الامر في العقل فلا يكون ثبوتها موجودة
قبل ثبوت الوجود لها الى هنا كلامه ولم يدر ان قوله فثبوته لها بحسب نفس الامر في العقل انما يتاتى على الاصل العاشر بان
العقل مظهر آخر لنفس الامر غير مظهر الخارج وعامة المتكلمين ينكرونه والكلام على اصلهم فان قلت اليس لهم ان ينكروا
عدم قرن الضرورة بين الصفة موجودة في الخارج وصفة معدومة فيه فيتم استدلاج وجود الموصوف في الخارج اذا كان ثبوتها
له فيه ونقول اما يقتضي وجود الموصوف في الخارج سوا لا ولي واما الثانية فلا يقتضي وجوده فيه ان كان ثبوتها له فيه
قلت لا اذ قد يلزم القول بجواز ثبوت الشئ في الخارج لزيد المعدوم فيه وهل هذا الا سفسطة ظاهر البطلان ومن ههنا
اتضح فساد ما قيل وههنا يتبين في الجواب الثاني سؤال مشهور وهو ان ثبوت الماهيات الثبوتية التي لا يكون السلب
داخلا فيها شئ فرع ثبوت ذلك الشئ آن ذهنا فذهنا وآن خارجا فخارجا وان كان الوجود زايدا في العقل ثابتا لها
بحسب نفس الامر في العقل يلزم ان يكون قبل ثبوته لها في العقل وجود اخر فيه فتنقل الكلام الى ذلك الوجود ويتسلسل الوجودات

الى غير النهاية وهذا البحث لا يتاتى مع المتكلمين النافين للوجود الذهني فانهم يقولون ان ثبوت الصفة الموجودة في الخارج
واما المعدومات الاعتبارية التي ليس السلب داخلا في مفهومها كالامكان والوجوب والوجود فليس ثبوتها لموصوفاتها غير عالوجود
تلك الموصوفات اما في الخارج فظاهر واما في الذهن فلانهم يقولون به بل قالوا ان ثبوتها لموصوفاتها يتوقف على تاثير ما والتمايز لا
يستدعي الوجود عندهم كما في الممتنعات فان اجتماع النقيضين متميز عن اجتماع الضدين وليس لهما وجود عندهم لا في الخارج ولا
في الذهن واما القائلون بالوجود الذهني فعندهم ثبوت الاوصاف التي لا يكون السلب داخلا في مفهومها يتوقف على وجود موصوفاتها
ان وجدت فذاك وان خارجا فخارجا وثبوت الوجود للماهية اذا كان ذهنا يتوقف على وجودها في الذهن قبل وجودها فيه فيلزم
كونها موجودة مرتين بل تسلسل الوجودات الى لا نهاية له الى هنا كلامه اذ على تقدير ان يكون مذهبهم ما ذكره هذا القائل يلزمهم
المحذور المذكور من ان المعترف من جملة المتكلمين النافين للوجود الذهني وهم معترفون بان ثبوت شئ لشئ فرع ثبوت المثبت له
ولا يلزم ان يكون الشئ الثابت موجودا في الخارج حتى يتمسك لي هذا انهم يتمسكون بتلك المقدمة في بيان ما ادعوا من ثبوت
المقدمات في الخارج نعم قوله هذا البحث لا يتاتى مع المتكلمين النافين للوجود الذهني منظور فيه فان قلت قد ظهر مما تقدم
ان المتكلمين النافين للوجود الذهني وعموم الثبوت من الموجودين الاخرين احدهما تقدير القول بزيادة الوجود على الماهية
ان قالوا بالمقدمة القائلة ان ثبوت الشئ موجودا كان او معدوما للشئ فرع ثبوت المثبت له والا لزم ان يجاز اتصاف
الشخص المعدوم في الخارج بالعمى بمعنى ان انكروا المقدمة المذكورة ووسعوا دائرة الثبوت للغير فما وجه المخلص لهم عن ذلك قلت وجهه
اختيارهم احالة الواسطة بان يقال ان ثبوت الشئ للشئ لا يتوقف على ثبوت المثبت له ولكنه يستلزم ثبوته فان باول هذا
القول يندفع عنهم المحذور الاول وبثانيه جزئيه يندفع المحذور الثاني فان قلت فما وجه التعصب لهم على هذا القول الشهور
المذكور سابقا قلت السؤال على وجهه المذكور سهل الاندفاع اذ لهم ان يقولوا ان ثبوت الوجود للماهية اذا كان في الذهن
انما يتوقف على وجودها في الخارج لا على وجودها في الذهن قبل وجودها فيه فالملازم كونها موجودة مرتين مرة في الذهن واخرى
في الخارج لا كونها موجودة مرتين كلتاهما في الخارج او في الذهن والمحذور رد الثاني دون الاول انما الاشكال على تقدير تعميره
هكذا لوضوح القاعدة المذكورة لكان اتصاف الماهية بالوجود موقوفا على اتصافها قبل ذلك الاتصاف بالوجود اما في
الخارج فيلزم كونها موجودة في الخارج مرتين او في الذهن فتنقل الكلام الى اتصافها بالوجود الذهني فانه ايضا من المعقولات
الثانوية فحكم تلك العاجدة يكون اتصاف الماهية به موقوفا على اتصافها قبل ذلك الاتصاف بالوجود اما في الخارج
فيلزم المحذور المار ذكره او في الذهن فيلزم كونها موجودة في الذهن مرتين وهذا ايضا مما سد على ما تنقل الكلام
الى الوجود الثاني فيلزم التسلسل في الوجودات قلت الشئ الواحد لا يكون له الا وجود خارجي واحد وقد يكون له وجودات
متعددة وبينه اما في الذهن واحد او اذهان متعددة فالمحذور هو تعدد الوجود الخارجي للشئ الواحد لا التعدد في
الوجود وهذا المحذور لا يتاتى في الذهن لجواز التعدد فيه قلت قد مر الجواب عنه في اول الرسالة فتذكر وتدبر في وجه ان
الشئ اذا وجد مثلا في ذهنا فلا شك انه ليس له في هذه الحالة الا وجود واحد في ذهنا فاذا توقف اتصافه بهذا
الوجود على اتصافه بوجود سابق كان ذلك الوجود اما في ذهن آخر او في ذهنه وموبط بالوجدان كما مر اما في الذهن الآخر فتنقل الكلام

اليه وتفصيل ذلك انه اما ان يكون امور ذهنية في مدرك واحد او في مدارك متعددة غير متناهية بوجودات غير متناهية والاول باطل
لانا نعلم قطعا ان الشئ اذا وجد في مدرك لا يكون له في ذلك الزمان في ذلك المدرك الا وجود واحد وهذا ان لم يكن اجلى من
عدم تعدد الوجود الخارجي للشئ الواحد فليس بادنى منه والثاني يستلزم ان يكون في الوجود اذهان غير متناهية وهو ايضا
ممنوع بطلان ذلك لجواز ان لا يكون بينها ترتب اصلا وان كان بين الوجودات بينها ترتب لكن اذا فرض الوجود الذهني
بالعلم الانطباعي كفى في بطلانه ترتب الصور الادراكية وذلك ان نقول فعلى هذا يكون المحذور ترتب الوجودات الذهنية لا الى نهاية
لها لا وجود الاذهان التي هي المتاهية فلا وجه للعدول عن الاول الى الثاني لا يقال انه اذا اجري الكلام في الاتصاف بالوجود
المطلق لم يتاتى الجواب المذكور اذ لا يمكن ان يقال اتصاف الماهية بالوجود المطلق موقوف على اتصافه قبله بالوجود
اذ يلزم ان يكون لها قبل الاتصاف بالوجود المطلق اتصاف به لانا نقول اما في ضمن الخارجي او الذهني فيلزم توقف اتصافه
به في ضمن فرد آخر ولا محذور فيه وهذا التفصيل لتعسف ودقائق ان ثبوت الشئ فرع ثبوت المثبت له كما هو
الشهور عند المتاخرين ثبوت الوجود للماهية كذلك اذ يكون متاخرا عن ثبوته في نفسه فان لم يلزم محذور في الوجود الخارجي
بناء على قيل من ثبوته للماهية في الذهن فلا يلزم الا تقدم الوجود الذهني على الوجود الخارجي فلا تخلص عنه في الوجود الذهني
والمطلق لما عرفت انه كما لا اشكال في الخارجي لا اشكال في المطلق انما الاشكال في الذهني اذ اللازم في المطلق توقف
اتصافه به في ضمن الفرد الخارجي على اتصافه به في ضمن الفرد الذهني ولا اشكال فيه كما لا اشكال في توقف الاتصاف
بالوجود الخارجي على اتصافه بالوجود الذهني هذا اذا لم ينقل الكلام الى الوجود الذهني واما اذا نقل اليه فالاشكال يظهر نهايا
ايضا وبالجملة لا وجه للفرق بين الوجود الخارجي والمطلق هذا الكلام الزائي وابطال لما ذكره صاحب القول المذكور في موضع
لما ذكره والانصاف ان توقف الاتصاف بالوجود الخارجي على الاتصاف بالوجود الذهني مشكل جدا اذ يلزم حينئذ ان
يتوقف وجود المعلول الاول في وجوده فيما لا ذهن قبله فالذهن والوجود فيه يتوقف على وجوده في الخارج فلو توقف
وجوده في الخارج على وجوده في الذهن يلزم توقف وجوده في الخارج على وجوده فيه بالواسطة ومن هنا ظهر فساد آخر
فيما قيل حيث تبين ان في الوجود الخارجي محذورا غايته ان ذلك المحذور ليس المحذور المذكور في الوجود الذهني فكان ينبغي
ان ينفي المحذور المعهود للجنس المحذور ثم ان القائل المذكور اتفاقا قال واعلم ان هذا جديرا والتحقيق انه ليس في الخارج مثلا
الا الماهية من ان يكون هناك الامر الذي بالوجود ثم العقل يفرز بين التعقل بنزع هذه الذات وبصفة به وبين وصف
هذا الحكم ومطابقته عين تلك الهوية العينية كما يقع عن يديه مثلا الانسانية ويحكم بان الانسانية ثابتة له مع ان مصداق
الحكم ومطابقته ليس الا ذات زيد وقس عليه الوجود في الذهن فان قلت فما الفرق بين الوجود والذاتيات مع ان كلها
منتزعة من الذات قلت ملاحظة الذات كافية في انتزاع الذاتيات بخلاف الوجود اذ لا بد فيه من ملاحظة امر خارجي وجود
علته واشار اليه غير ذلك فان قلت فيكون الحكم بثبوت هذه المنتزعات لها كاذبا بالنظر الى نفس الامر قلت
اذا لم نكذبه اذا كان الحكم بثبوتها ثبوت الشئ الحق لها اما اذا كان المراد بثبوتها كونها منتزعة منها بضرب من
التحليل او المطلق الشامل له فلا الى هنا كلامه وليس الامر كما زعمه كيف وما ذكره اولا على اصل الاثنين وهذا التحقيق

على اصل الاشراقيين فلا يمكن تحقيق الكلام على احد ذينك الاصلين لما يبتني على الاصل الآخر وهذا القايل معترف بما ذكرنا حيث
قال في شرحه لرسالة الموقف بالزوراء ان الماهيات بذواتها اثر للفاعل اي الفاعل يستتبع لذات المعلول ثم العقل ينتزع من
المعلول الوجود ويصفه به كما هو راي الاشراقيين اي ان الفاعل يجعله منصبغا بمعنى الوجود كما هو مذهب المشائين ومن ههنا
تبين ما له خلط في تقرير الكلام وخبط في تحقيق المقام حيث قرر السوال على اصل المشائين وحقق الجواب على اصل الاشراقيين
وقال القايل المذكور في موضع آخر من الحواشي التي علقها على الشرح الجديد للتجريد ثم نقول اتصاف الشيء بآخر في نحو من الوجود ان
وجب ان يتاخر عن اتصافه بذلك النحو من الوجود ولزم ان يكون نفس الامر ظرفا للاتصاف بالوجود في نفس الامر والا تقدم على
نفسه والا لم يجب تاخيره ثم الدليل على ان الاتصاف بالوجود الخارجي ليس في الخارج ولا تخصيص عن ذلك الا بان يقال المعتبر
في الوجود الذي هو ظرف للاتصاف ان يمتاز الموصوف بحسب ذلك الوجود عن الصفة والماهية لا يمتاز بحسب الوجود الخارجي عن
ذلك الوجود بل بحسب الوجود في الذهن ولكن يمتاز عن الوجود في نفس الامر بحسب الوجود في نفس الامر اذ للعقل ان يعتبر الماهية
بدون ملاحظة الوجود في وجودها الماهية في نفس الامر ممتازا بحسب هذا الوجود عن الوجود في نفس الامر انتهى مبناه على ثبوت وجود آخر
في نفس الامر وراء الخارجي والذهني وهذا مما لم يقل به احد من السلف وانما قلنا مبناه على ذلك لان الوجود ليس موجودا خارجيا بل ذهنيا
لان الوجود ليس وجودا خارجيا وذلك ظاهر ولا وجودا ذهنيا لان الماهية غير ممتازة عن الوجود الذهني ولا عن الوجود في نفس
الامر في ضمنه لان مراده من الامتياز عن الوجود في نفس الامر بحسب الوجود في نفس الامر الامتياز عنه في ضمن الوجود الذهني ثم سند
اليه تعليله بقوله اذ للعقل ان يعتبر الماهية آه فانه لو كان مراده الامتياز عنه في ضمن الوجود الخارجي او في ضمن واحد
منهما ايهما كان لم يحتج الى التعليل المذكور فان الامتياز عن الوجود في نفس الامر في ضمن وجود الخارجي بحسب الوجود
الذهني ظاهر وعلى تقدير احتياجه الى البيان لا يناسب البيان بالوجه المذكور كما لا يخفى وانما امتياز الماهية عن الوجود الذهني
وعن الوجود في نفس الامر في ضمنه في ملاحظة العقل واعتباره وليس ذلك وجودا آخر للماهية والا لكان وجود الماهية على
انحاء ثلثة وذلك خلاف المشهور وما عليه الجمهور وقد قال ذلك القايل في بحث الماهية من الحواشي المذكورة والحاصل ان وجوده
ظرف الاتصاف بالتجرد عن العوارض مطلقا ليس نفس الامر بل اعتبار العقل فقط واما ظرف الوجود فيمكن ان يكون هو الخارج
والذهن فيوجد في الخارج والذهن وفي اعتبار العقل جميعا ما هو مجرد عن العوارض بحسب اعتبار العقل ولا يوجد شيء منها ما هو
مجرد عنها بحسب الواقع مطلقا وهذا القول منه صريح في الاعتراف بان اعتبار العقل ليس من مظاهر نفس الامر والاتصاف
الثابت بحسبه ليس متحققا في نفس الامر ثم انه قد شنع على الفاضل القوشجي بما فهم من كلامه ما ينافي انحصارها في نفس الامر في الخارج
والذهن والمفهوم من كلام نفسه المنقول انفا اظهر منه في المنافاة للانحصار المذكور وتفصيل ذلك ان الفاضل المذكور قال
في حاشيته شرح الجديد للتجريد والحاصل ان الوجود في الخارج لا يمكن ان يعرض الماهية عند وجودها في العقل والا لزم كون
الماهية موجودة قبل قيام الوجود بها ثم قال ايعلم ان الوجود المطلق والوجود الخارجي يعرض الماهية في نفس الامر لا في
الخارج ثم قال القايل المذكور ردا عليه في قوله والا لزم كون الماهية موجودة قبل قيام الوجود بها ان اللازم كونها موصوفة
في العقل قبل وجودها في الخارج وقد قرر الكلام فيه مفصلا ويمكن ان يقال انه اراد لزوم كون الماهية موجودة في الخارج قبل وجودها

فيه

٢٧

فيه في بعض الصور وهي ماهيات المعلولات وقد قرر الكلام فيه مفصلا ثم قال وايضا انه لم يمكن عروض المطلق والخارجي في العقل
كما صرح به اولا ولا في الخارج كما صرح به ثانيا فكيف يكون عروضها في نفس الامر وهو منحصر في الخارجي والذهني والظاهر ان
الفاضل المذكور يقول ان الخارج والذهن مظهران لنفس الامر لا فردان له فالوجود فيهما كاشفان عن الوجود في نفس الامر
يتحقق بدونهما فانه لا يظهر الا باحدهما وهذا لا ينافي الانحصار مظهر نفس الامر في الخارج والذهن ولنا زيادة تفصيل في
هذا المقام اوردناه في بعض تعليقاتنا ثم قال فان زعم انه نحو آخر منهما اي من الوجود فيصير القسم الاول لخصوص الوجود بحسب
نفس الامر مدخل فيه والثاني لخصوص الوجود الخارجي مدخل فيه والثالث لخصوص الوجود الذهني مدخل فيه ولا يلايمه ما ذكر من
ان التقسيم الاول لما ليس لخصوص احد الوجودين فيه مدخل كما لا يخفى على ذي الطبع السليم بل يلغو ذكر الخصوصية في الوجودين اذ لا مدخل
لهما فيه كما مر ايضا ولا يذهب عليك ان دايرة هذا الايراد على الفهم لا على المفهوم اذ مبناه على ان المراد ان للماهية ثلث
وجودات وقد وقفت على فساده وهذا المبنى على ان الفاضل المذكور محقق فيهما لا مقلد لمن قسم العوارض على الوجه المذكور غافلا
عما دق فيه فلا وجه للاستدراك عليه بنفي الفهم في هذا المقام كما لا يخفى على ذوي الافهام ثم قال وايضا مثل المحذور الذي ذكره
لازم على تقدير الاتصاف في نفس الامر كما قرره آزاد بما قرره فيه بقوله ثم نقول ان اتصاف شيء بآخر في نحو من الوجود ان وجب
ان يتاخر عن اتصافه بذلك النحو من الوجود لزم ان لا يكون نفس الامر ظرفا للاتصاف بالوجود في نفس الامر والا تقدم على نفسه
ادنس والذي اسلفه الفاضل المذكور لا يقول به ودفعه ان اتصاف الماهية بالوجود في نفس الامر انما يقتضي كونها في حد نفسها بحيث
اذا لاحظها العقل يكون للماهية فيه وجود متقدما على ثبوت الوجود لها فانه لا محذور في ذلك المحذور رفيعا اذ ليكن نفس الامر
بجب 2 وجودا آخر غير الوجود الخارجي والذهني ويكون الاتصاف في نفس الامر بحسب ذلك الوجود كما فهمه ذلك القايل ليبني هذا الايراد
ايضا عليه بالفهم السقيم وكم من عايب قولا صحيحا ثم قال والتحقيق كما عرفت ان الوجود فيما ينتزعه العقل من الماهية ويصفها
به ومصداق ذلك الوصف هو عين الماهية ونحن نقول قد عرفت ان هذا التحقيق على اصل الاشراقيين فلا يناسب المقام
لان الكلام ههنا على اصل المشائين ثم قال لكن في نفس الامر والوجود بين اشكال اذ لما اشترط في الوجود الذي هو ظرف الاتصاف
تقدمه على الاتصاف ظهر ان الاتصاف بالوجود الخارجي ليس بحسب الخارج لكن لزم ان لا يكون الاتصاف بالوجود في نفس
الامر بحسب نفس لعدم تقدم الشيء على نفسه وانا اكتفي بتجرد كونه منتزعا من الماهية الموجودة بذلك الوجود لزم ان لا يكون
الاتصاف بالوجود الخارجي بحسب الخارج فانه منتزع من الماهية الموجودة في الخارج فالوجه كما اشرنا اليه ان يعتبر فيه
بعد كون الاتصاف مستندا الى هذا النحو من الوجود ان يكون الماهية في ذلك النحو من الوجود غير ملحوظة بذلك العارض
وظاهر ان الماهية في الوجود الخارجي ملحوظة بالوجود الخارجي وكذا في الوجود في نفس الامر ملحوظا به بحسب نفس
الامر وكذا في الوجود العقلي ايضا

نهاية المخطوطة